

مشروعات المبادرة

الأمنقراطيات العربية وإصلاح
القطاع الأمني

أيلول/ سبتمبر
2012

"علاج دون بتر؟" : عن إصلاح الأمن في مصر

توفيق أكليمندوس

شهد جهاز الدولة في مصر خلال حكم مبارك الطويل تدهور وانهيار معظم المؤسسات والأجهزة والخدمات. فعانت القطاعات التي لم تعد في عداد "الهيئات السيادية" مما أسماه سامر سليمان "الحلقة المفرغة للشرعية". فليس في إمكان نظام لا يتمتع بالشرعية زيادة الضرائب ولا محاربة التهرب الضريبي. فتتناقص موارد النظام، ويصبح غير قادر على تحديث الأجهزة والخدمات المختلفة، بل يصبح حتى غير قادر على الحفاظ على نفس المستوى ومنع تدهور هذه الأجهزة والخدمات. وأمام تدهور الأداء وانهيار الأجهزة، تقل شرعية النظام المأزومة أصلا، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة أي جهد في مجال جمع الضرائب ومحاربة التهرب، الخ.

وأمام تناقص الشرعية وتدهور الأداء المتزايد، اعتمد النظام بشكل متزايد على أجهزة الأمن التي تطورت كميا وكيفيا. وقد استغلت هذه الأجهزة مركزيتها وسطوتها من أجل فرض هيمنتها وحصار حياة المواطنين وتضييق الخناق عليهم. كما استغلت هذه المؤسسات هذا الوضع لتطوير أذرع اقتصادية وشبكات فساد.

حاول فريق جمال مبارك إصلاح مختلف الأجهزة غير الأمنية وتحسين الخدمات. وكانت الوصفة المتبعة هي الالتفاف حول الأجهزة والمؤسسات العملاقة التي تم اعتبارها (وربما عن صواب) غير قابلة للإصلاح، وإنشاء هيئات صغيرة كَفئة على أن تتوسع وتكبر مستقبلا. والمشكلة في حالة وزارة الداخلية أنه من المستحيل إنشاء قوة أو وزارة موازية، دون تهديد السلم العام. فيجب إذن التصدي لصلب المشكلة في ظل صعوبة التوصل لحلول. ولست في صدد اقتراح حلول، ليس في هذه الورقة على الأقل. فالغرض من هذه الورقة كان أكثر تواضعا وهو محاولة التأكيد على أن وضع قائمة مفصلة بالمشاكل والحلول هو أمر ضروري لكنه غير كاف. وكذلك محاولة استحضار ببعض الحقائق والمبادئ العامة المستقاة من تجارب أخرى، بالإضافة إلى التأكيد أنه لا يمكن عمل كل شيء في وقت واحد. فالإصرار على إعادة الهيكلة والصياغة الكاملة هو رأي وجيه وغير واقعي في آن. فمن المهم وضع خطة طريق. وآمل أن تطلق هذه الورقة نقاشا يمكننا من وضع تصور أو أكثر لمن أين نبدأ.

بعض الملاحظات التمهيدية

هناك مشكلة منهجية تواجهنا حينما نتصدى لدراسة أجهزة الأمن والشرطة. فمعرفتنا بها لا ترتكز على أساس صلب موثوق فيه بشكل كامل من وثائق ومعلومات محققة. كما أن فهم المسائل الأمنية يتطلب تراكم معطيات ومعلومات، وهي معطيات نادرة وغير موثوقة بما أن الأجهزة الأمنية تتحكم في المعلومات التي تدعها تتسرب ولأن هذه التسريبات لا تكون أبدا محايدة.

بيد أن الانصراف عن هذه الدراسة شيء مستحيل لأننا يمكننا القول أن الأنظمة العربية خلال السنوات

الأخيرة ليست إلا "أمنوقراطيات". وعدم دراسة الأجهزة الأمنية يعني التخلي عن محاولة فهم هذه الأنظمة.

ومصادر معلوماتنا متعددة. فهناك أولا مذكرات وكتابات الفاعلين ومقالات المتخصصين والباحثين في المسائل الأمنية. وكذلك وبعد سقوط مبارك، بدا أن استراتيجية المجلس العسكري في المرحلة الأولى تمثلت إن لم يكن في التضحية بوزارة الداخلية وأمن الدولة، فعلى الأقل برجال حبيب العادلي. مما أغرقنا بسيل من التسريبات وكشف المعلومات. وكانت هذه التسريبات بالإضافة لنصوص الاستجوابات والشهادات التي تم الإدلاء بها في القضايا الكبرى حافلة بالإشارات المثيرة للاهتمام. وهناك أيضا المعلومات والإشارات المهمة التي صدرت من خلال الجهود التي جاءت كردود فعل لبعض الضباط لدراسة إمكانية إعادة هيكلة وزارة الداخلية.

وأخيرا، هناك أيضا النقاشات مع قدامى العاملين في المخابرات وكبار الموظفين ونشطاء حقوق الإنسان والسجناء السياسيين والصحفيين، الذين كانوا بحكم عملهم على اتصال بتلك الأجهزة. ومن الواضح أن كل هذه المصادر ثرية كفاية بحيث تستحق أن تستغل. وهي في نفس الوقت مصادر منقوصة بحيث لا يمكن أن ندعي أنها تمثل مصادر رصينة وراسخة.

لمحة تاريخية مفيدة

إن تطوير أجهزة الأمن لا يأتي وليد نزوة لأمير أو رئيس، حتى وإن مثلت نفسية الرؤساء من ناصر إلى مبارك إجابة طبيعية يمكنها توضيح بعض النقاط. هذا التطوير إذن استجابة طبيعية لمجموعة من المشاكل الموضوعية التي عرفتها الأنظمة السياسية في مصر غداة الحرب العالمية الثانية.

وأدى الزلزال الذي أحدثه الانقلاب-الذي-أصبح-ثورة في يوليو 1952، إلى إضعاف دعائم النظام السياسي، وهو الوضع الذي تمخضت عنه استجابة أخرى من خلال تطوير الأجهزة والعلوم الأمنية، الخ. كان البوليس السياسي موجودا في عصر الملكية والمخابرات الحربية كذلك، حتى وأن كانت الأخيرة لاتزال في مرحلة جنينية. وأنشأ النظام الجديد في عام 1954 جهاز المخابرات العامة الذي ما لبث أن أصبح فاعلا مهما جدا بل فاعلا مهيمنا. كما أكثر النظام الجديد من الأجهزة والإدارات السرية الصغيرة ذات الاختصاص في الملفات الأمنية كالشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية، الخ. إلا أن السنوات الأخيرة لحكم عبد ناصر أو السنوات الأولى من حكم السادات شهدت انحسار سطوة هذه الأجهزة، فلم يعد لها دور كبير في إدارة الأمن الداخلي وقمع القوى المدنية. في حين تطور دور الشرطة وأمن الدولة بشكل كبير جدا.

وكانت السبعينات هي سنوات بداية تحرر سياسي محدود ومسيطر عليه، وأيضا وفي نفس الوقت السنوات التي شهدت انتشار التطرف الديني الإسلامي الأكثر راديكالية وكذلك التفاقم البطيء لأزمة الشرعية التي خلقها رحيل عبد ناصر والتخلي عن السياسات التي إن لم تكن اشتراكية فعلى الأقل كانت لصالح الطبقات الأكثر فقرا. كل ذلك زاد من حدة ووضوح التحول الذي يمكن اختصاره في رقم : كانت وزارة الداخلية في عام 1970 تستخدم 214.000شخص. وفي عام 2011 وصل العدد إلى 1.5 مليون شخص[1]. وتحولت "كلية الشرطة" إلى "أكاديمية مبارك للأمن" التي تضم ثلاث كليات مختلفة. وشهد قطاع الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة تطورا كبيرا ليصبحا الدرع الأول للنظام.

ومنذ عام 1980، عرفت البلاد عدة " صدمات أمنية " كبيرة على خلفية حالة طوارئ دامت طوال حكم مبارك. فالغالبية الساحقة من الضباط ورجال الشرطة لم تمارس أبدا عملها في إطار دولة القانون! وجاءت بداية التسعينات بتحول جديد. فمن ناحية كان على النظام أن يدير عودة مليون ونصف مصري عادوا من العراق والمشاكل الأمنية الخاصة الناتجة عن ذلك. كان هناك أيضا التحدي الجهادي الذي طرح نوعان من المشاكل. فمن ناحية، أصبح للخلايا الجهادية القدرة على إعادة تنظيم نفسها بشكل أسرع بكثير. ومن ناحية أخرى، حاولت التنظيمات الجهادية ضرب النظام عن طريق مهاجمة صناعة السياحة

1http://elwatannews.com/news/details/10534 . لمزيد من التفاصيل، راجع عبد الخالق فاروق (محرر): كيف نعيد بناء جهاز الأمن، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة 2012، صفحة 19 وما يليها

الحيوية والسياح. ومثّل هذا التحدي تصعيدا رد عليه النظام بوحشية شديدة[2]. وفي عام 1997،حسم النظام المباراة لصالحه.

ومنذ عملية الأقصر وحتى ثورة يناير، أدار حبيب العادلي وزارة الداخلية. وسرعان ما أصبح العادلي الحليف الرئيسي لجمال مبارك. ولكن العادلي كان لديه باع أمني طويل، وهو ما مكنه أن يرى التحدي القادم المتمثل في تقنيات الاتصالات الحديثة والفضائيات والصعود القوي للمجتمع المدني الدولي.

فوضع العادلي استراتيجية تتمثل في النقاط التالية :

أ) تشجيع المراجعات الايدلوجية للحركات الجهادية؛

ب)تحسين ظروف اعتقال المسجونين السياسيين؛

ج) خصخصة "القمع" من خلال إنشاء شكل من الميليشيات المدنية المكلفة بمهاجمة المتظاهرين أو بمهام دنيئة أخرى. كما تم اللجوء كثيرا إلى البلطجية وغيرهم من أصحاب الجنح للقيام ببعض المهام؛

د) تطوير بعض تقنيات إدارة المظاهرات، تعتمد على التفوق العددي الهائل لقوات حفظ النظام؛

هـ) تحسين الوضع داخل الوزارة، من خلال بذل جهود لتحسين أوضاع صف الضباط والأمناء و"صغار العاملين". وأنا أصيغ هنا فرضية فحواها أن هذا الاهتمام بتحسين الأوضاع ترتبت عليه نتيجة متناقضة وفيها مفارقة تمثلت في زيادة في التعسف الشرطي والابتزاز والإتاوات– مما زاد من نفور الشعب. جاء هذا الوضع الجديد في الوقت الذي لم تعد التكنولوجيات الحديثة تسمح بإخفاء المعلومات؛

ز) وضع خطط "المقاومة" انقلابات عسكرية محتملة ضد جمال مبارك تقوم على استراتيجية الأسوأ – إطلاق سراح المسجونين الجنائيين وإشاعة الفوضى الخ.

وتمكننا الشهادات المختلفة التي نشرتها الصحافة، وخاصة شهادات عمر سليمان أمام قاض التحقيقات وأمام المحكمة التي تحاكم مبارك، وكذلك عدة نقاشات مع مسؤولين كبار، تمكننا من وضع تصور أولي للشهور الأخيرة لحكم الرئيس مبارك. وفي هذا الإطار، يكفي التأكيد على الأثر الهائل لقضية مقتل خالد سعيد في يونيو/حزيران 2010. وكذلك أيضا التأكيد على أن أمن الدولة والمخابرات كانت توصي في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2010 بأن يكون هناك تمثيل قوي لأحزاب المعارضة داخل البرلمان (بزيادة المقاعد الممنوحة للوفد وتقليل عدد تلك المتروكة للإخوان). وفعلا، تفاوض اللواء حسن عبدالرحمن رئيس مباحث أمن الدولة للوصول إلى اتفاق بهذا المعنى مع الأطراف المعنية.

ولكن جمال مبارك وحلفاؤه لم يوافقوا على ذلك. وبعد فضيحة الانتخابات التي جرت في نهاية 2010، رصدت أجهزة الأمن تزايد الغضب الشعبي ودقت ناقوس الخطر وتنبأت باضطرابات كبيرة. وجاءت حادثة كنيسة القديسين في ليلة رأس السنة (2011/2010) لتشتت انتباه المعارضة قليلا. ولكن سقوط بن علي زاد من حماستها.

نادت عدة حركات بالتظاهر يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011، يوم عيد الشرطة ومكن تتبع ومراقبة الفيسبوك الأجهزة الأمنية من أن تدرك أن المظاهرات سوف تكون أكبر بكثير من المعتاد. ولكن ذلك لم يقلق الأجهزة الأمنية كثيرا- وقد جانبها الصواب في هذا الأمر. واستمرت المظاهرات عدة أيام مما أنهك قوات الشرطة. وكانت طريقة إدارة الأمن للمظاهرات تعتمد على نشر القوات بكثافة كبيرة من أجل الردع. وكان تلك الطريقة فعالة في غالب الأحيان، لكن هذه المرة كان عدد المظاهرات أكبر واستمرت لعدة أيام. وفي 28 يناير 2011، عندما تحولت المظاهرات إلى "ثورة"، انهارت قوات الشرطة التي كانت منهكة أصلا، ولكن بعد أن كانت قد أطلقت النار وقتلت من قتلت. وتم مهاجمة 100 قسم شرطة في ظروف غير معروفة حتى الآن.

الأجهزة الأمنية : المخابرات والمخابرات الحربية

اختلف قدر المخابرات العامة على مر السنين. غير أن هذه المؤسسة تحظى حاليا بالاحترام. وكانت المخابرات قد عانت في السبعينات من تداعيات "اجتثاث الناصرية". فقد وصف خصوم عبد الناصر عهده أنه كان عصر "التجاوزات الممنهجة" للمخابرات العامة.

2 بدون ذكر العدد الذي لا يحصى من أحكام الإعدام (الكثير منها غيابي)،فقد تم توقيف 20000 جهادي

ولكن حقبة الثمانينات شهدت انقلاب في التوجهات، عندما ظهرت عدة كتب وأفلام ومسلسلات تلفزيونية أعادت للأذهان دور هذه المؤسسة في مقاومة إسرائيل ونشرت صورة أكثر إيجابية لها. وقد ساهم نشر بعض المذكرات أو المذكرات الذاتية لضباط في الجهاز في إضفاء طابع إنساني، بل أسطوري على تلك المؤسسة والعاملين وكذلك في الاحتفاء بإنجازاتهم. ولم يكن عمل هذه المؤسسة أبدا موضوع للنقاش العام. وقد يشير أحيانا باحث مطلع إلى حدوث جدل حول موضوع ما داخل المؤسسات الأمنية كملف إيران مثلاً. ولكن تظل هذه الحالات نادرة.

وبفضل شهادة عمر سليمان في محاكمة مبارك، أصبح لدينا مادة إضافية :

أ) وفقا لكلام عمر سليمان، فإن المهمة الرئيسية (وهو ما يعني ضمنيا أن هناك مهام أخرى) لجهازه هي جمع معلومات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية خارج البلاد، بحيث يسمح للقيادة السياسية أن تتخذ قراراتها. وفي عهد سليمان، لعب الجهاز أيضا دورا أساسيا في صياغة السياسة الخارجية للبلاد، خاصة فيما يتعلق بالدول ذات الحدود المشتركة ودول حوض النيل، بل نستطيع أن نقول أن المخابرات أصبحت لها اليد العليا على حساب وزارة الخارجية فيما يتعلق بهذه الملفات؛

ب) ولكن المخابرات لها مهام داخلية كذلك. وهذا الدور الداخلي لا تفسره عملية تدويل الإسلام الراديكالي التي أزالت الحدود إلى حد ما بين الملفات الأمنية الداخلية والخارجية. فالدور الداخلي للمخابرات سابق على تدويل الإسلام الراديكالي. وبالتالي يجب البحث عن تفسير آخر لهذا الدور الداخلي للمخابرات. وربما يكون التفسير هو محاولة عدم وضع البيض كله في سلة واحدة، في مجال الأمن، وعدم ترك أحد الأجهزة يضطلع وحده بأحد الملفات. وقد كان الرؤساء المصريون يحبون خلق المنافسة بين مختلف الأجهزة الأمنية وعدم الاعتماد على مصدر معلومات واحد.

وعلى أي حال، فهناك داخل المخابرات هيئة تتبادل المعلومات الخاصة بالداخل مع باقي الأجهزة الأمنية، وهذه الهيئة هي التي تهتم بالوضع الداخلي ولها مهمات ثلاث هي حماية الأمن الداخلي ومكافحة الجاسوسية وحماية سرية المعلومات. وتقوم عناصر المخابرات بجمع معلومات عبر أرجاء البلاد. ويقوم الجهاز كل ثلاثة أشهر بإعداد تقرير عن الوضع الأمني في البلاد ويرفعه لرئاسة الجمهورية. ولكن بالطبع كان هناك تبادل معلومات يتم بصورة مباشرة خلال لقاءات الرئيس الجمهورية ورئيس المخابرات[3]. وكانت علاقة سليمان بالرئاسة تسمح بأن يحتوي هذا التقرير على توصيات تنقلها الرئاسة للوزراء.

وقد أكد لي بعض العاملين السابقين في المجال الأمني أن جهاز المخابرات كان من الأجهزة الأربعة التي كانت تراقب المواقع الاستراتيجية، بالمشاركة مع الشرطة العسكرية وأمن الدولة والمخابرات الحربية. وقد أكد لي العديد من الأساتذة الجامعيين أن المخابرات يمكنها أن تيسر صعود وترقي الصحفيين والدبلوماسيين والجامعين الذين كانوا يحظون بتقدير الجهاز. كان مدير المخابرات يقدم التقارير والموجزات لرئيس الجمهورية شخصيا وله وحده.

ويجدر القول أننا لا نعرف عمليا أي شيء عن المخابرات الحربية. فعلى حد علمي، لم يتم نشر أي معلومات في الصحف عنها. والمخابرات الحربية تقدم تقاريرها لوزارة الدفاع. وعند شهادته في قضية مبارك، أجاب طنطاوي بالنفي عن سؤال عما إذا كان الجهاز يعد توصيات ترفع إلى "القيادة السياسية " (الرئاسة). "هذه ليست مهمة القوات المسلحة أو القائد العام (..) ولكننا بالطبع نتابع الموقف". ونذكر كذلك أن الشرطة العسكرية اضطلعت بعد انهيار الشرطة بمهام حفظ الأمن. وهذا ينسحب كذلك على القوات الخاصة بما فيها قوات المظلات.

الأجهزة الأمنية: أمن الدولة

كان لأمن الدولة مهام متعددة. فقد كان يتم استشارة هذا الجهاز وحده أو مع جهاز المخابرات في أي تعيينات داخل جهاز الدولة من القطاع عام إلى الجامعات، دينية كانت أو غير دينية. وكان أمن الدولة يدير الصراعات الاجتماعية والعقائدية ويتفاوض مع

[3] http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=341215

القوى سياسية، ويهيكل أو يفكك المجال السياسي، حيث كان يملك قرار سماح أو رفض دخول فاعل ما إلى المجال السياسي الممأسس. كان جهاز أمن الدولة أيضا يتابع الإعلام ويتدخل غالباً بشكل غير ظاهر، وكان يراقب مختلف المجالات الدينية ويحدد جرعة القمع.

وأكتفي هنا باقتباس شهادة ضابط سابق بأمن الدولة فكر كثيراً في هذه المسائل[4].ففي مقابلة مع جريدة الشروق[5]، يروي العميد حسين حمودة أن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق وإحدى أهم الشخصيات في جهاز أمن الدولة كان يقول له: "أن ترى الخير في الآخرين وأن تشعر بالقناعة، فهذه ميزة لدى البشر ورذيلة لدى ضابط أمن الدولة". ويرى العميد حمودة أن هذا المبدأ هو الذي كان يحرك الجهاز بأكمله. ويضيف: "في هذا الجهاز كان الجميع مداناً حتى تثبت براءته. وكان يعتبر من باب الخطأ أن يسند الضابط حكمه على المتهم من خلال المعلومات التي حصل عليها. فكان من الضروري توسيع دائرة المشتبه بهم بصفة مستمرة ".

وخلال هذا الحوار عرف حمودة مهمة أمن الدولة كما يلي: هو جهاز تخابر مؤلف من عدة قطاعات لكل منها مهمة ووظيفة. فهناك على سبيل المثال التحليل والوقاية وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب. وكان هناك قطاع مخصص لكل شريحة من المواطنين ولكل نوع من النشاطات والمؤسسات. هذا الجهاز كان يجمع المعلومات ويعرضها على صناع القرار والأجهزة الأخرى المعنية بالتحقيق. وبالطبع كان هذا الجهاز يتنصت على كل المكالمات التليفونية.

في المقابل يؤكد حمودة أن ضباط أمن الدولة لم يكونوا الأسوأ. بل كانوا "الأنظف" على حد تعبيره، من ناحية أصولهم الاجتماعية وكذلك تأهيلهم. فمن يرغب الدخول في هذا الجهاز كان يمر أولاً بما يسمى بكشف الهيئة، وهو نوع من الاختبار للأصول الاجتماعية ورأس المال الثقافي للفرد، وذلك بهدف إقصاء ذوي الأصول المتواضعة.

وبالطبع فإن التقارير السرية لهذا التقييم كانت تلعب دوراً أساسياً في التعيين أو عدمه. كان من المحبذ أن يكون الضابط قد خدم سابقاً في الأمن العام، أي الجنائي، ليكون على دراية بأمور الضرب والتعذيب. وأن يكون متمكناً من تقنيات التحقيق. وأن تكون له مصادر ومعارف وسكك. كذلك كان يقاس مستوى ذكاء هؤلاء الضباط، وبالطبع كانت الواسطة مفيدة في معظم الأحيان. وكان مرور ضباط أمن الدولة بقطاع الأمن العام أولا يجعلهم أكثر عنفاً وصلابة. الأمر الذي كان لا يجعلهم يميزون بين مرتكبي الجنايات وبين المعارضين، أو بعبارة أخرى لم يكونوا قادرين على التمييز بين "زبائن" المباحث الجنائية وزبائن أمن الدولة. كان من المعتاد ضرب المنتمين إلى المجموعة الأولى بينما كان البعد الفكري أهم مع المجموعة الأخرى. وكان من المهم معرفة العقائد السياسية والتمييز بين دقائقها.

ويقول حمودة أن العمل كضابط أمن دولة لم يكن مربحاً جداً إلا للرتب العليا. لكنه كان عملاً ذا هيبة ومقام، وكان يوفر نوعاً من الحصانة وكذلك من الفخر.

ويأسف حمودة لدخول الضرب والتعذيب في أخلاقيات الشرطة بصفة عامة. ويقول أن الشعب بات يرى هذه الممارسة كأمر روتيني اعتيادي حتى ظهرت قضية عماد الكبير، وهو مواطن تعرض للضرب والتعذيب دون مبرر، وكذلك عدة قضايا وأشرطة تصور الإفراط في الضرب، وكلها عناصر ساهمت في إسقاط حاجز الخوف.

ويقترح حمودة في الختام إصلاحات متنوعة ومنها ظهور اسم كل ضابط على زيه لتسهيل تقديم الشكاوى وتطوير العنصر النسائي في هذا الجهاز لإدارة القضايا التي تتضمن نساءً وتطوير رقابة قضائية وبرلمانية وشعبية لهذا الجهاز. فلقد كانت الرقابة البرلمانية موجودة نظريا فقط، فلجنة الأمن في مجلس الشعب كانت مكونة من لواءات سابقين من أمن الدولة.

وتم حل مباحث أمن الدولة بعد الثورة والاستعاضة عنها بقطاع "الأمن الوطني"، الذي عليه على الأقل

---

[4] هو العميد حسين حمودة، وقد اشترك مع ضباط لآخرين مؤخرا في كتابة كتاب عن إعادة هيكلة وزارة الداخلية صدر مؤخراً. ذكر عمار علي حسن هذا العمل في الرابط التالي http://elwatannews.com/news/details/10534

[5]جريدة الشروق، 11 إبريل 2011

تجنب تجاوزات الجهاز السابق، بل سيكون عليه أن يصبح جهازا على استعداد للعمل في إطار ديمقراطي. وبعد أكثر من عام على حل أمن الدولة، هناك إجماع من النشطاء السياسيين حول أن التغيير كان بالأساس تغير تجميلي. وهو قول مبالغ فيه، بالنظر لحقيقة أن الكثير من ضباط أمن الدولة كان عليهم ترك عملهم إما لأنهم نقلواإلى قطاعات وإدارات أخرى وإما لأنهم أحيلوا إلى التقاعد. ولكن يبدو واضحا أنه حتى وإن كان أسلوب عمل هذا الجهاز لم يعد هو الأسلوب الذي كان سائدا أيام مبارك، فإن أسلوب عمل الجهاز بالتأكيد ليس الأسلوب الذي كان الجهاز سيعمل به إذا كانت مصر دولة قانون.

ووفقا للصحفية أميرة ملش، فإن العديد من الأقسام الستة عشر التي كان يضمها جهاز أمن الدولة تعمل بكامل طاقتها. ومن بين تلك الأقسام قسم "التطرف" "والنشاط الخارجي والقنصلي" و" التنبؤ" و"الملفات الدينية". ربما تغيرت الأسماء، ولكن المهام ظلت كماهي، وتم استئناف النشاط بعد فترة من التأرجح وانعدام الاتزان في بعض الأحيان. أما قسم المساعدة التقنية (التنصت)، فلم يعد تابعا للجهاز بشكل فعلي ولكنه يعمل بكفاءة. ولا يقوم الجهاز الجديد حاليا بإيقاف أي شخص.

بعض الاعتبارات العامة بخصوص الإصلاح

إن أي إصلاح مؤسسي يثير مشاكل حقيقية دائما وفي كل الحالات تقريبا، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الشرطية والأمنية

وسأتناول بعض هذه الصعوبات في هذا القسم

- **متى يتم الاصلاح؟**

1) يمكن أن يتم اختيار أن يتم الإصلاح عندما تكون "الأمور تسير بشكل جيد".ونظرياً، يفضل فعلاً اختيار هذا التوقيت ولكن الواقع مختلف تماما. فكل إصلاح ينتج عنه آثار ونتائج غير متوقعة ومن المستحيل التنبؤ بها. وإذا لم يحقق الإصلاح الهدف المتوخى منه وأفسد عمل ماكينة كانت تعمل بشكل جيد، فستكون نتيجته وخيمة بالنسبة للفاعلين السياسيين الذين شرعوا في عملية الإصلاح. كما أن اقتراح إصلاحات في وقت تسير فيه الأمور بشكل جيد يثير اعتراضات وتساؤلات حول مبرر الإصلاح. وفي الحالة المضادة، أي في فترات الركود والتراجع والأزمات والعواصف والانقسامات الداخلية، يكون الإصلاح أكثر إيلاما وصعوبة. وفي الحالة التي تهمنا أي حالة وزارة الداخلية، يمكن أن يقول الفاعلون أن الوقت غير مناسب للإصلاح. فالوضع الأمني لم يصل أبدا إلى مثل هذا التردي بسبب تزايد عدد البلطجية وانتشار الأسلحة الثقيلة وربما يستخدم بعض الفاعلين حجة أن "استعادة الأمن يجب أن تكون مقدمة على الإصلاح" بغية تعطيل أية مبادرة للإصلاح؛

2) وفي السياق ذاته، فإن أي إصلاح جاد، حتى لو كان هدفه النهائي هو الترشيد وتخفيض النفقات، يتطلب في البداية إنفاقا كبيرا. فمن المهم إدراك أن دمقرطة الشرطة ستستتبع أو تستلزم إدخال أو تعميم تقنيات تحقيق جديدة باهظة الثمن وكذلك تأهيل وتدريب أفضل. فالإصلاح ينتج عنه حتما بالضرورة خيارات وترجيحات مالية وإنفاقية مؤلمة.

- **من يقود الإصلاح؟**

1) إما أن تعهد عملية الإصلاح إلى فاعل قادم من المؤسسة المستهدفة أو تعهد إلى فاعل من خارج المؤسسة. فالإصلاح تكون فرص نجاحه أكبر عندما يعتبر القطاع المستهدف أن قائد عملية الإصلاح له شرعية. كما أن ابن المؤسسة لديه فرص أكبر في التمكن من المعلومات وفهم استراتيجيات كافة الأطراف وفهم أبعاد وتبعات أي خطوة أو خيار يتم تبنيه، خصوصا وأن الجهاز الأمني غير شفاف بالمرة وغامض بشكل كبير بالنسبة للمراقبين من خارجه. ومن ناحية أخرى، فإن تكليف فاعل من خارج الجهاز، أي فاعل "مدني" اختيار له عدة مزايا. والميزة الأساسية في حالتنا لها بعد رمزي. فهو يعني أن تقبل المؤسسات الأمنية الخضوع إما لرقابة القضاء وإما لممثلين شعبيين وإما للاثنين معا. ويمكن أيضا أن نقول بأن المسافة والبعد تتيح رؤية الأوضاع بشكل أكثر شمولا.

2) هذه الثنائية ليست إلا طريقة للتفكير في المسألة. ومن المهم ملاحظة أن نجاح الإصلاح مرهون بدعم القوى السياسية التي تمتلك سلطة حقيقية

وشرعية أكيدة. إلا أن الفاعلين الرئيسيين، وأقصد العسكر وجماعة الإخوان المسلمين، يبدوان متحفظان لأسباب مختلفة بعضها وجيه وبعضها أقل وجاهة. ويمكن أن نقول أن هاتين القوتين ينصب تفكيرهما على كيفية الاحتفاظ بالسيطرة على وزارة الداخلية أو كيفية الوصول للسيطرة عليها أكثر من الانشغال بإعادة الهيكلة. أو أن نقول أن العدد الكبير من المنتمين للطبقات الوسطى الذين نجدهم على رأس هاتين القوتين لديهم خوف كبير من أن يحرموا أنفسهم من سلاح فعال ضد الشارع الذي ما زال مضطربا وهائجا أومن قوة كفيلة بأن تردع من تسول له نفسه تطبيق قانونه الخاص. ولا أرى في المشهد السياسي قوة سياسية لها فرص معقولة للوصول للسلطة تعتنق بوضوح فكرة إعادة هيكلة الشرطة والأجهزة الأمنية.

كيفية الإصلاح؟

1) إن الإصلاح /إعادة الهيكلة يمكن أن يتم بطرقتين مختلفتين : وضع قاعدة عامة أو دراسة كل حالة على حده. ولا يخلو كلا الأسلوبان من العيوب. فكل صيغة عامة تنضوي على احتمال بالظلم. بينما أسلوب التعامل مع كل حالة على حده الذي يكفل مرونة أكبر ويأخذ في الاعتبار خصوصية كل حالة، فإنه يفتح أبوابا خلفية للزبونية والمحسوبية والتفضيلات الشخصية والمحاباة. وقد يكون من المفيدالنص على إجراءات إدارية وقضائية للالتماسات والطعون، لكن هذه الفكرة من شأنها إطالة أمد الصراع وتعميق الجراح؛

2) هناك مشكلة أخرى تواجه الدول شديدة المركزية كمصر : هل يجب إدخال الإصلاحات مرة واحدة في كل أرجاء البلد؟ إن في ذلك احترام لمبدأ المساواة ولكنه ينطوي على مجازفة في حال تبين أن الإصلاح غير موفق، وهو على أي حال خيار أكثر كلفة. وفي حين أن إدخال الإصلاحات تدريجيا ينطوي على مجازفة وتكلفة أقل لكنه لا يحقق مبدأ المساواة، ويثير كذلك أسئلة حول معايير اختيار مكان التجربة الرائدة وإمكانية الاستفادة من الدروس المستفادة من التجربة في مكان آخر. وأعتقد أنه نظراَ للوضع الحالي في مصر، فإن الخيار الثاني هو الخيار الأفضل رغم كافة عيوبه؛

3) هناك مشكلة أخرى ذات طابع عام لفتت انتباهي عند نقاشي مع بعض الضباط الأحرار. يؤكد هؤلاء أن إجراء الكثير من المشاورات قد يعطي لخصوم الإصلاح فرصة ووقتا لتعبئة قواهم وتعطيل العملية. وكانوا يرون أنه من الأفضل فرض الإصلاح، وخلق أمر واقع، ثم إجراء بعض المشاورات والتعديلات بعدها. ومن الجلي أن الضباط الأحرار لم يكونوا من كبار دعاة الديمقراطية، ولكن هل يفتقد رأيهم للوجاهة؟ أعتقد أن المشاورات الموسعة ضرورية،ولكن فرض فعل أو إجراء ما قد يكون ضروريا في بعض الأحيان، خصوصا إذا كان الوضع معطلا والخلافات غير قابلة للتجاوز؛

4) من المهم ملاحظة أن المنطق الاقتصادي معاكس تماما للمنطق السياسي/الأمني. فالمنطق الاقتصادي ينادي بتقسيم العمل وتجنب قيام عدة فاعلين بنفس العمل. أما المنطق السياسي أو الأمني فيقول بعدم وضع البيض كله في السلة واحدة وعدم الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات. فوجود أجهزة مختلفة تقوم بتجميع المعلومات وتحليلها بما يترتب على ذلك من تقاطعات وتنافسات في مجالات عملها قد يكون مفيدا من الناحية السياسية. وأعتقد أنه يجب التمييز بين المهام التي تتناسب مع فكرة تقسيم العمل وتلك التي يناسبها تعدد وتنويع الفاعلين. وفي الحالتين من المهم الانتباه لأهمية التنسيق بين هذه الأجهزة المختلفة المتنافسة، علما أن مشكلة التنسيق بين الأجهزة الأمنية لم تحل بشكل مرض في أي بلد في العالم؛

5) يجب الموازنة بين إعادة الهيكلة والتطهير. فهما شيئان مختلفان. صحيح أن التخلص من كبار قادة الوزارة ومن يطلق عليهم إعلاميا "رجال حبيب العادلي" يمثل فرصة للترقي

بالنسبة لكثير من الضباط، إلا إنه يهدد بتفكك الوزارة ويحرمها من قادة مخضرمين راكموا الكثير من الخبرات. ومن المهم الأخذ بعدة مبادئ في هذا الصدد منها الأخذ بمبدأ التدرج ووضع برنامج لـ"الحقيقة والمصالحة"؛

6) من أهم الملفات المتصلة بإصلاح جهاز الدولة بشكل عام ملف هيكل الأجور المشوه الذي يتسم بثلاثة خصائص : أ) ضخامة الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى للأجور؛ ب) العلاقة المعكوسة بين المرتب الأساسي والبدلات والحوافز، حيث إن هذه الأخيرة تسمح بمضاعفة الراتب عشرة مرات بل مائة مرة. وهذه هي أهم إسهامات نظام مبارك في فن الإفساد: الراتب الذي تحصلون عليه تافه ولكنه يمكن أن يتضاعف إذا أظهرتم الولاء عن طريق البدلات التي لا تعتبر حقاَ مكتسباَ. ناهيك عن الحصول على أراض بأسعار بخسة؛ ج) فكرة أن الموظف في كافة درجات الوظيفة له أن يقوم بزيادة دخله عن طريق "تفتيح المخ" وقبول الرشاوى وفرض ما يشبه الإتاوات.

والمشكلة مركبة :1) فلقد سمعت بعض كبار موظفي الدولة يؤكدون أن تكلفة الحياة في مصر أعلى بكثير منها في أوروبا لأنه من المستحيل الحصول على تعليم وخدمات صحية محترمة دون تحمل تكلفة أكبر بكثير من التكلفة في أوروبا. وأنا أتفهم جيدا تلك الحجة، ولكن إذا كان من الممكن من خلال هذه الحجة تبرير وجود مرتبات في جهاز الدولة في مصر تعادل 10000 يورو في الشهر، فلا شيء يبرر أن تفوق بعض الرواتب هذا المبلغ؛ 2) فيما يخص المستويات الأدنى من الأجور، ما العمل إذا كانت مضاعفة المرتب مرتين أو ثلاث لا تكفي لنقترب من دخلهم الحقيقي في عهد مبارك؟ كيف لنا أن نتأكد أن زيادة كبيرة في الرواتب، وهي شرط أساسي لمحاربة الفساد، ستؤدي إلى تراجع الظاهرة ؟

7) إن قراءة المقترحات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية تسمح بقياس مدى وعمق الإصلاحات اللازمة. ولكن يجب وضع مسألتين هامتين في الاعتبار. المسألة الأولى هي أن غالبية الإصلاحات تشير، عن قصد أوعن غير قصد، إلى وزارة الداخلية على أنها المذنب الأكبر الذي يجب مراقبته ومعاقبته وإخصائه، أو باختصار جعل الداخلية غير قادرة على الإيذاء. والحال أن هذه الوزارة عاشت تجربة الثورة على أنها هزيمة منكرة لقبيلة وهى الشرطة على يد قبائل أخرى (الإخوان، الألتراس، وحركات الشباب). والأسوأ من ذلك أن من أطاعوا الأوامر ووافقوا على إطلاق النار على المتظاهرين والثوار يعدوا اليوم مجرمين. كل هذا المسكوت عنه يعقد بشكل كبير مهمة أي إصلاحي. والمسألة الثانية التي يجب وضعها نصب الأعين هو أن نعي جيدا أنه حتى إذا كانت كل المقترحات بخصوص الإصلاح مشروعة، فلا يمكن الشروع في كل هذه الإصلاحات في نفس الوقت. فمثلا سحب تبعية السجل المدني من وزارة الداخلية ليست فكرة سيئة في حد ذاتها، ولكن هل لهذه الخطوة أولوية؟ إذا كانت بعض المهام أو بعض الإدارات تدر دخلاً يسمح بتمويل بعض الإصلاحات، لماذا نخرجها مباشرة من تبعية وزارة الداخلية؟ وليس لي أن أحدد كيف ومتى يمكن اتخاذ هذه القرارات وحسم الخيارات، ولكن يجب أن نضع في حسباننا أن هذه الخيارات والترجيحات ستكون ضرورية وأنها ستكون بطبيعتها غير مرضية، وأنه يلزم تقدير البدائل بعناية. وفي نفس السياق، من المهم وضع صيغة تعتبر وزارة الداخلية ورجالها شركاء ولا تعدهم مجرمين ينبغي تشتيت شملهم. لكن لا يجب أن نخدع أنفسنا : فوزارة الداخلية قد اكتسبت في عهدي مبارك والسادات وضعا مُهيمنا ما كان لها أن تتمتع به في سياق ديمقراطي حقيقي. ولكن من المهم تخفيف وقع الصدمة على الوزارة وأن نحاول صياغة مقايضات : إذا وافقتم على هذا فستحصلون على ذلك، وإذا أعطيتم هذا ستحصلون على ذاك.

عن إصلاح مناهج التأهيل والمسارات المهنية

فيما يتعلق بتأهيل وتكوين ضباط الشرطة في أكاديمية الشرطة، هناك ثلاث مساهمات مهمة :

1) المقال الذي قدمه إيهاب مليحة[6] في الفصل الذي يحمل عنوان "الملامح النفسية لضباط الشرطة" من كتابه.أنشأت أكاديمية مبارك في عام 1998 وتضم ثلاث كليات (كلية الشرطة وكلية الدراسات العليا والتدريب والتأهيل)ومركز أبحاث. وتضم كلية الشرطة قسما للدراسات العامة وقسما للدراسات المتخصصة.

وتعد مسألة اختيار وقبول المتقدمين للأكاديمية أمرا مهما جداً بالنظر إلى صعوبة المهنة. وهناك عدة خطوات للقبول: لجنة فحص الملفات، لجنة اختبار القدرات، لجنة قياس الطول والوزن، الكشف الطبي، لجنة فحص اللياقة البدنية الجسمانية، ولجنة فحص الحالة النفسية، وأخيرا تأتي الخطوة سيئة السمعة وهي كشف الهيئة للتأكد من أن المتقدم حسن المظهر ومن أصول اجتماعية "محترمة". ويتم التحري بشكل جدي جداً عن أسرة المتقدم كما أن المظهر عامل حاسم.

وهناك ثلاثة فئات من ضباط الشرطة :أ) المتخرجون في أكاديمية الشرطة القسم العام. وتستغرق الدراسة أربع سنوات يحصل الطالب في نهايتها على ليسانس العلوم الشرطية وليسانس حقوق؛ ب) المتخرجون في أكاديمية الشرطة قسم الدراسات المتخصصة، وهم بشكل عام حاصلون على شهادة جامعية من إحدى الجامعات المصرية في تخصصات يمكن أن تحتاجها الشرطة. وتستغرق الدراسة سنة واحدة. ويجدر الإشارة أن هذا المسار أصبح يقبل انضمام النساء منذ منتصف الثمانينات؛ جـ) بإمكان صف الضباط وأمناء الشرطة وغيرهم من المساعدين أن يرتقوا إلى مرتبة الضباط إذا حصلوا على ليسانس في الحقوق وأمضوا في الخدمة عددا معينا من السنوات، وهي ثمان سنوات بالنسبة لأمناء الشرطة وثلاث عشر سنة للفئات الأخرى. وبالطبع يجب أن يحصل من تنطبق عليه شروط الترقي على تدريب (فرقة) في أكاديمية الشرطة.

2) في مقال هام حاول اللواء عبدالهادي بدوي[7] تتبع أسباب تدهور جهاز الأمن وعرض مسار التدهور كالآتي : خلال الستينات وحتى منتصف السبعينات، كانت معايير القبول في أكاديمية الشرط والمسارات الدراسية والمهنية الممكنة منضبطة جدا. وكان النظام يعمل جيدا. ولكن خليطا من التعديلات والاجراءات التي لم يتم التفكير فيها جيدا والتساهل مع التجاوزات المتزايدة قوضت النظام بشكل يصعب علاجه.

ويقول اللواء بدوي أن معايير القبول كانت منضبطة وأثبتت فاعليتها وكانت تطبق بحيادية. ولكن تدريجيا، بدأ التسامح مع الاستثناءات وبدأ حجمها يزداد. وأصبح للرئاسة والحكومة والبرلمان والأحزاب والوزير وأسرته "حصة" قبول أو الحق في استخدام الواسطة لتيسير قبول نسبة من المتقدمين، بغض النظر عما إذا كانت تلك الوساطة بمقابل أم لا. المهم هنا هو أن العديد من الأشخاص غير المؤهلين تم قبولهم وأن عددا لطلاب الذين ينتمون للطبقة الوسطى تناقص تدريجيا لصالح الطلاب المنتمين للطبقات الأكثر حظوة وغنى. وكانت المناهج الدراسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمناهج كلية الحقوق جامعة عين شمس، حيث كانت الامتحانات ومعايير التصحيح متطابقة. لكن هذا الوضع تغير خلال التسعينات عقب إنشاء أكاديمية مبارك (1998). فانفصلت الأكاديمية عن كلية الحقوق وأصبح التدريس والتقييم أكثر تساهلاً، لتنهار بذلك عملية التأهيل القانوني للضباط. وأصبح المسار المهني للضابط الشاب محددا بوضوح، ومن المحتم أن يبدأ حياته العملية في أقسام الشرطة حيث كان يتعلم أساسيات المهنة. ولكن الوساطة والاعتبارات المختلفة سمحت للعديد من شباب الضباط بتجنب هذه الخطوة الإجبارية. وتم باستخفاف كسر بعض القواعد الضمنية التي كانت تمنع الانتقال لبعض القطاعات مثل إدارة البحث الجنائي إلا بعد سنوات من الخبرة

---

[6] محمد إيهاب مليحة، السمات النفسية لضباط الشرطة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010، صفحة 289، وصفحة 22 وما بعدها

[7] اللواء عبدالهادي بدوي، أسباب انهيار الجهاز الأمني ومراحل ووسائل المعالجة، في كتاب عبد الخالق فاروق المذكور سابقا، صفحة 29 وما بعدها

والممارسة المهنية الجيدة، وهو الأمر الذي أثر على أداء تلك القطاعات.

إن تحليل اللواء بدوي بناء ومثير للاهتمام في خطوطه العريضة ويقدم عدة مسارات يمكن بحثها. ولكن هذا التحليل، من وجهة نظرنا، يتناول باقتضاب شديد المسألة المركبة المتعلقة بالأصول الاجتماعية للطلاب. ويبدو أن تحليل اللواء بدوي يفترض أن الوضع في الستينات والسبعينات كان مرضيا.

3) يمكن أن نكمل الصورة باستخدام ما وردفي مقال هام نشر في صوت الأمة بتاريخ 8 أغسطس 2009. ويطرح المقال مسألة الأصول الاجتماعية لضباط الشرطة حيث حرمت طبقات اجتماعية عديدة من القبول في أكاديمية الشرطة. وعلاوة على محتوى المقال، علينا أن نذكر أن شروط القبول المتعلقة بالبنية الجسمانية والحالة الصحية قد تلعب في غير صالح المتقدمين المنتمين للطبقات الأكثر فقراَ. وهذا ينسحب كذلك على الكلية الحربية. ووفقاَ للصحيفة، ثمة أربعة شروط معتاد تطبيقها لكنها ضمنية غير معلنة، اثنين منهما لهما طابع اجتماعي بينما الشرطين الآخرين لهما بعد سياسي. وفيما يخص الشروط الاجتماعية، فيستبعد من يُعتقد أنهم ينحدرون من أوساط "غير ملائمة" أو من يُظن أن لهم ولاءات خارجية .أما بالنسبة للشروط السياسية، فيستبعد من كان لهم أهل أو أبناء عمومة منتمين للإخوان أو للجماعات الاسلامية أو من كانت دراسته دينية (ثانوية أزهرية). أما الأقباط، فهم ضحية حصة غير معلنة، فلا يتم قبول أكثر من2%من الأقباط في الدفعة. وهذا لا يعكس روح عصبية إسلامي، ولكن بالعكس، يعكس رفضا لأي انتماء ديني (له استتباعات سياسية). ويضيف الصحفي كذلك أن المناصب الأمنية الحساسة كانت تغلق دون الأقباط.

ومن المؤكد أن بذل الجهود من أجل تمكين الطبقات الفقيرة من الدخول إلى أكاديمية الشرطة مسألة لا بد أن تثار ولكن السؤال هو متى. وكثيرا ما يكون لسياسات التمييز الإيجابي آثار سلبية ولكنها تكون حتمية في بعض الأحيان عندما تنعدم الوسائل الأخرى. فعملية الدمقرطة المفترضة قد ينظر بعض الضباط من أصول غنية إليها على أنها إهانة إضافية. ونفس عملية الدمقرطة تلك يمكن أن توظف من قبل بعض القوى السياسية التي قد ترى في هذه القضية راية تمكنها من إدخال بعض نشطاءها في صفوف ضباط الشرطة. لكن المسألة الخاصة بدمقرطة القبول في أكاديمية الشرطة يجب أن تثار عاجلا أم آجلا.

عن تطوير الوزارة

طرحت مسألة إصلاح وزارة الداخلية في الصحف، وتم تناول المسألة بشكل أكثر عمقا ومنهجية من قبل مجموعة من ضباط الشرطة في الكتاب الجماعي الذي حرره عبدالخالق فاروق الذي ذكرته. وسأحاول هنا استعراض وتصنيف الإجراءات المقترحة.

بداية، لا بد من تخفيف قبضة وزارة الداخلية على حياة المواطنين، وهو ما يعني إذن حرمانها من حق الاعتراض على التعيينات، ربما باستثناء حالة الهيئات الحساسة. وكذلك سحب إدارة تصاريح العمل من الوزارة، وإخضاع قوائم المنع من السفر لمعايير صارمة ولرقابة قضائية. واقترح البعض في الصحف كذلك إنهاء سيطرة وزارة الداخلية على السجل المدني.

تخفيف قبضة وزارة الداخلية على حياة المواطنين ولكن كذلك على النيابة أو على إدارات أخرى وأيضا على ضباطها وأفرادها. ويجدر مراجعة التشريعات التي تربط المستقبل المهني بالتقارير السرية التي لا يطلع عليها الضابط أبداَ أو إعادة النظر في التعديلات التشريعية التي أدخلها العادلي عام 1998 والتي كانت تتيح له إنهاء خدمة كبار الضباط في أي لحظة. فقد اتضح أن هذا السيف المسلط دائما، والذي يصاحبه ويخفف من حدته أشكال عديدة من الإغراءات، يضر بالتواصل في قمة الجهاز. وبشكل عام، ظهر توافق لدى كافة الضباط الذين تحدثت معهم أنه تم "عسكرة"المؤسسة أو "نزع طابعها المدني" بشكل كبير في عهد مبارك. وأحد أهم مطالب أمناء الشرطة هو وقف إخضاعهم لقانون الأحكام العسكرية.

ولا بد كذلك من تقليل عدد المهام الموكلة إلى وزارة الداخلية والتوقف عن أداء بعض المهام أو تخصيص عدد أقل من الأفراد لأدائها. وهذا ينسحب على حراسة المنشئات العامة والقائمة الطويلة للأماكن الحساسة (مثل السفارات والمتاحف والكنائس ومحال المجوهرات...)، وكذلك على مباحث التموين

والكهرباء. أو يمكن أن يتحمل المستفيدون من الخدمة تكلفتها أو تحسين التعاون مع الوزارات المعنية (وزارة السياحة) على سبيل المثال[8].

ويجب أن تحظى بعض المهام باهتمام أكبر. فمن المعلوم مثلا أن لم يتم الاهتمام بمكافحة بعض أشكال الجريمة بسبب التركيز على مقاومة الإرهاب أو مهام حماية النظام. ومن الواضح أنه يجب تكثيف جهود مكافحة الفساد وإعادة تنظيمها حتى تكتسب استقلالية حقيقية تجاه السلطة السياسية التي لا يجب أن تستمر قدرتها على دفن بعض القضايا أو عرقلة الإجراءات.

ويرى العديد من الفاعلين أنه يجب مراجعة طريقة عمل الشرطة، سواء فيما يتعلق بتقنية جمع المعلومات والعلاقة مع المرشدين أو غيرهم من البلطجية أو طريقة انتشار القوات وإدارة المظاهرات. وفيما يتعلق بإدارة المظاهرات، ففي الغالب يجب أن يعاد النظر في مبدأ تنظيم قوات الأمن المركزي كلها.

وهناك دراسة[9]تقترح إعادة النظر بشكل جذري في البرامج الدراسية لأكاديمية الشرطة ومعهد أمناء الشرطة، والتركيز على تدريس تقنيات التحقيق على كل المستويات. ويجب التخلي تدريجياً عن التعاون مع المجرمين والاستعاضة عنهم، فيما يتعلق بطبقة المرشدين، بأناس يتحلون بالمزيد من الأمانة والشرف. أما إدارات وقطاعات خدمة المواطنين، فيجب أن تلحق بوزارات أخرى وأن يتم توظيف خريجي كليات الحقوق في تلك الإدارات لأن عدد كبير من الضباط يقومون بالعمل في تلك الإدارات في حين أن هناك حاجة لهم في أماكن أخرى.

وهناك مسألة أخرى أكثر عمقاً متعلقة بطريقة عمل الشرطة وهي التعايش الصعب بين القانون الوضعي والعرف في بعض المحافظات. ويسهل نظرياً صياغة المعايير. فيؤكد عمرو الشوبكي أن العرف لا يجبأن يتعارض مع القانون الوضعي وأنه في حالة وجود تعارض، فإن القانون هو الذي يجب أن يطبق. فالعرف لا يعترف به إلا في حالة قدرته على"مساعدة"القانون أو ملأ فجواته. ولكن في التطبيق، يظهر أن الأمور لا تسير بهذه الطريقة كما يتضح مثلا في حالات طرد عائلات بأكملها من قرية أو حي بسبب خطأ اقترفه فرد واحد منها.

وفي عدد الشروق بتاريخ 17 يناير 2012، ذكر محمد أبو الغيط أن الصعيد يتمتع بخصوصية، وهي أن المجتمع كثيرا ما يكون مسلحا بنفس قدر تسليح الشرطة. ويبدو أنه يريد أن يقول أن هذه الحقيقة- للمفارقة- تجعل العلاقات صحية أكثر. فعلى سبيل المثال، لا نسمع أبدا تقريبا عن حالات موت مواطنين بسبب الضرب أو التعذيب في اقسام الشرطة في الصعيد، ولم تجرؤ الشرطة أثناء الثورة أن تطلق النار هناك. ومن النادر أن نسمع عن أمين شرطة جرؤ على ممارسة الابتزاز هناك. ويرى أبو الغيط أن الإرهاب لم ينته هناك إلا عندما تحالفت بعض العائلات الكبرى مع الشرطة. وكان الاتفاق أن تركز الشرطة على أشياء أخرى وتغض الطرف عن بعض أعمال التهريب بينما تتخلى العائلات الكبرى عن حماية الخارجين. ولا توجد تقريبا حالات حرق لأقسام شرطة في الصعيد خلال الثورة وذلك لأن أقسام الشرطة ليس لها نفس الرمزية هناك. وفي الحالات النادرة التي توجهت فيها الجموع إلى الأقسام، اكتفى رجال الشرطة باستخدام القنابل المسيلة للدموع والعصي، وفي إحدى الحالات، اتصل مأمور القسم بالعائلات وطلب منها الوساطة.

وقد تركت مسألة الفساد المتشعبة للنهاية. ويمكن أن نذكر بداية المبالغ الصغيرة أو الكبيرة التي يجب أن تُدفع من أجل إتمام مصلحة أو الإتاوات. فحتى هذه الاشكال البدائية البسيطة يصعب محاربتها لأنه حتى زيادة الأجور بقدر كبير لن تكفي لتراجع هذه الأشكال من الفساد. وهناك أشكال أكثر تعقيداً للفساد. فيمكن أن نذكر أولاً التواطؤ الضمني والتستر في الأرياف بين الأعيان ورجال الشرطة الذين غالبا ما يكونون من نفس تلك العائلات. ولا نعرف إذا ما كان يجب منع الضباط من الخدمة في محافظاتهم الأصلية. فهكذا قرار، ورغم كل شيء، قد يعني عدم استخدام الضباط في الأماكن التي يمكن أن يكونوا فيها أكثر فائدة. ولقد تم سابقا نَقل ضباط من بعض الدوائر لوجود صلة قرابة أو علاقات معروفة بمرشح ما،

---

[8] في نهضة مصر، عدد23-24فبراير 2012، ذكرت الجريدة تصريح للواء يؤكد أنه يجب استخدام القوات التي تقوم بحراسة البنوك والمنشئات السياحية بشكل مختلف. فيجب أن توكل هذه المهمة للأمن الخاص تحت إشراف الشرطة التي عليها أن تركز على أمن "الشارع " وليس هذه المنشأة أو تلك.

[9] دراسة اللواء حسن عبدالحميد التي ذكرتها نهضة مصر بتاريخ 23-24 فبراير2012

ولكن هل يجب تعميم هذا الأمر؟ ومن المعلوم أيضا أنه منذ الثمانينات، تمكن أعضاء بعض الجهات السيادية ووزارة الداخلية من الحصول بأسعار منخفضة للغاية على الكثير من الأراض ومساكن ثانوية للاصطياف. كما كان للبعض الآخر أنشطة تجارية موازية. هذا بالإضافة إلى"الأذرع الاقتصادية" لوزارة الداخلية.

وليس هناك من حلول سهلة أو بسيطة لمسألة الفساد المتشعبة والمعقدة. فحتى تطوير التفتيش داخل الجهاز بشكل كبير يبدو أن أوانه قد فات. وأكتفي بقول أن مستوى الفساد هو الحجة الرئيسة لإجراء تطهير واسع لكبار الضباط، وهي عملية لها الكثير جدا من العيوب كما أسلفت. وقد يكون من المفيد التمييز بين الفساد كأداة لإعادة التوزيع، والفساد كأساس لشبكات العلاقات وكعنصر تنشئة اجتماعية، وأخيراَ الفساد كأداة حكومية تتيح إرضاء قواتها والسيطرة عليها، ثم البدء في محاربة النوع الثالث ...

وفي النهاية، فإن وجود دولة قانون وقضاء مستقل هو ما سيؤدي إلى انحسار مستدام للفساد. ولكن دولة القانون لا تبنيها المراسيم. ويستلزم الأمر عدة سنوات من الممارسات السوية والانتصارات الصغيرة حتى يتراجع الفساد ثم يختفي.

عن العاملين بالشرطة

أشار الصحفي خيري رمضان في جريدة المصري اليوم في 6 فبراير/شباط 2007 إلى مشكلة أمناء الشرطة. وشبه دور أمين الشرطة في الجهاز الامني بدور عامل صيانة في المؤسسات. فمرتبته ليست مرتفعة في هرمية الجهاز، ولكن دوره محوري وبالتالي يمكنه تعطيل كل شيء. ويقول رمضان أن هناك ما يدفع للاعتقاد بأن الكثير منهم يشعرون بالسخط: فلا يفصلهم عن المؤهل الذي يتمتع به الضباط سوى سنتي دراسة، وهذا الفارق الطفيف يحكم عليهم مدى الحياة بشغل المناصب الأدنى. وأكد رمضان أنهم من يرتكب أغلب التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. ولكن دورهم من الأهمية بحيث تضطر الوزارة إلى غض الطرف. وتنبع أهميتهم من حقيقة أنهم يقومون بالاستجوابات والتحريات ويرفعون النتائج إلى الضابط المسؤول. وكثيرا ما يعملون لأكثر من 14ساعة في اليوم، بل لعدة أيام متواصلة دون نوم في مقابل راتب ضئيل. وقد اكتسب دورهم أهمية متزايدة في ضوء ندرة المخبرين. أمناء الشرطة شريحة مهمة إذن ولا تستحق أن تكون كبش فداء. وقد أكد خيري رمضان في موضع آخر أن معظم ممارسات العنف الكبيرة كانت من فعل صغار الضباط الذين أسكرتهم السلطة. والمسألة المهمة هنا هو أن أي تحسن للوضع لن يكون مستداما إذا لم تشرك فيه هذه الشريحة المهمة. ولقد تسنى لهذه الفئة مؤخرا أن تعلن مطالبها. وأؤكد هنا على أهمية مسألة أمناء الشرطة وعلى أهمية تحسين تأهيلهم وزيادة الأجور وتحسين ظروف عملهم.

وهذا الرهان يكتسب أهمية خاصة في ظل حقيقة أن دمقرطة القبول في أكاديمية الشرطة أو تيسير تصعيد قدامى أمناء الشرطة إلى مصاف الضباط تصطدم بمقاومة كبيرة. فهناك وجهة نظر سائدة ترى أنه يجب الحرص على إقصاء الأكثر فقرا إذا كنا نريد تحسين أداء وسلوك منتسبي الجهاز.

وقد أثار مشروع قانون ترقية أمناء الشرطة غضب الضباط[10]. ويمكن لأمين الشرطة أن يصبح ملازما أول بعد 24 سنة خدمة وأن ينهي خدمته وهو برتبة رائد. ويقول الضباط أن هذا القانون يخلق فئة جديدة لا تتمتع بنفس التأهيل ولم تدرس الحقوق. ويقول الضباط أن راتب أمين الشرطة الممتاز سيفوق راتب العميد.

وقد قدمت اقتراحات كثيرة حول مسألة العاملين في جهاز الأمن. ومن تلك المقترحات تسهيل وصول وترقي أمناء الشرطة وكذلك خريجي الحقوق إلى مصاف الضباط، وذلك بعد خضوعهم لتدريب وتأهيل مضغوط وسريع. ويخشى أن يستغل الإخوان ذلك الملف وأن يسعوا إلى إدخال عناصرهم من ذلك الباب. وهناك اقتراح آخر يقضي بالسماح لضباط الجيش المحالين للتقاعد في سن 40-45 بالانضمام إلى الشرطة وهنا الخطر السياسي ضئيل ولكن من الواضح أن العسكريين لا يجيدون مهام حفظ الأمن. وينبغي أيضا بالتأكيد إعادة النظر في مسألة استخدام الشرطة لعدد كبير من المجندين غالباَ ما يكونون من بين الأقل تعليما.

---

[10] الشروق 19 مايو 2012

وهناك سؤال آخر يتعلق بما إذا كان يجبأن تقبل أكاديمية الشرطة متقدمين ينتمون إلى تشكيلات حزبية أم لا. ويجب أن تنطبق إجابة هذا السؤال، سواء أكانت بالنفي أو الإيجاب، على الجميع.

خاتمة

كانت دولة مبارك دولة بوليسية أكثر منها عسكرية. وإصلاح الداخلية إذن يعني إصلاح مركز النظام بغية إزاحته من موقع المركز دون أن يستتبع ذلك انهيار لا يمكن إصلاح تبعاته. إنها مهمة صعبة في حد ذاتها، وما يزيد من صعوبتها أن الفاعلين الرئيسيين (أي الإخوان والجيش) يودان -في المقام الاول- السيطرة على الجهاز أكثر من إعادة تشكيله بشكل كامل. كما أن اللاعبين السياسيين لا يحبون إطلاق إصلاحات لن يكون مردودها فوريا، ويتم تفضيل الاجراءات التجميلية في كل مكان. وما يزيد من صعوبة المهمة أيضا أنه من الصعب في مصر مهاجمة الطبقات البيروقراطية الوسطى. ومن الضروري تعبئة الرأي العام حول هذه المسألة وإلا فلن يتم أي شيء.

وكل ما حدث حتى الآن هو التضحية (أم هل أقول التظاهر بالتضحية؟) بجهاز لم يعد من الممكن تبرير ممارساته وهو أمن الدولة. وسيكون الفاعلون السياسيون عرضة الإغراء الكبير بالاستمرار في نفس الاتجاه، أي إضعاف الجهاز الذي يهدد الطبقات الوسطى بتدخله في السياسة متجاهلين الأجهزة الشرطية الأخرى. فعلينا إدراك أن دور سوء المعاملة اليومي فيما حصل لم يقل عن دور ممارسات أمن الدولة. ولن يكون هناك إصلاح مستدام قبل وبدون تحسن العلاقة اليومية بين الشعب والشرطة. والتأكيد على ذلك لا ينفي أن هناك قرارات وخيارات مهمة يجب أن تتخذ وأن الإصلاح سيستغرق وقتا طويلا .